المملكة العربية السعودية

وزارة التجارة والصناعة

وكالة الوزارة للتجارة الخارجية

كلمة معالي الأستاذ

عبدالله بن أحمد زينل علي رضا

وزير التجارة والصناعة

في

منتدى الاقتصاد العربي السابع عشر

بيروت

6-7 ربيع الآخر 1430 هـ

الموافق 2-3 أبريل 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجميعن.

معالي الأمين العام للجامعة العربية

معالي الأخ رياض توفيق سلامة، حاكم مصرف لبنان

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

بداية أود أن أعبر عن سروري للمشاركة في هذا المنتدى الاقتصادي الهام، الذي تحتضنه بيروت الغالية، العزيزة على قلوبنا جميعاً.

هذا المنتدى الذي تنظمه مجموعة الاقتصاد والأعمال منذ ما يزيد عن السبعة عشر عاماً، وأصبح علامة مميزة بين المنتديات والمؤتمرات الاقتصادية على مستوى عالمنا العربي.

نجتمع هذا اليوم في هذا المنتدى الاقتصادي وتحدونا الرغبة الأكيدة على تنسيق مواقفنا تجاه ما يحدث من أزمات تلقى بظلالها السلبية على اقتصاديات الدول، ويأتي في طليعة تلك الأزمات، الأزمة المالية العالمية، التي لم تكتمل فصولها وأحداثها.

هذه الأزمة التي أظهرت هشاشة المؤسسات المسؤولة عن مراقبة النظام المالي العالمي والتنبؤ بمشكلاته ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها، ومع الأسف فقد كشفت هذه الأزمة أيضاً عن أن المنظمات الدولية كانت تراعي مصالح الدول الدائنة دون اكتراث بما يحدث من آثار اجتماعية واقتصادية وإنسانية على الدول المدينة.

لقد أظهرت المؤشرات المبدئية عن آثار هذه الأزمة حدوث خسائر فادحة لدى بعض الاقتصادات العربية وفقدان جزء كبير من الاستثمارات التي كانت مودعة لدى المؤسسات المالية التي أعلنت إفلاسها، ولا شك أن القلق يساورنا جميعاً من استمرار انتشار التداعيات السلبية لهذه الأزمة وزيادتها، والدخول في ركود اقتصادي عالمي طويل المدى، إذ لم تتخذ الاقتصاديات الكبرى الإجراءات الضرورية والصعبة وعدم التساهل مع تلك الجهات التي أسهمت إسهاماً بالغاً في تفاقم هذه الأزمة.

أما بالنسبة لنا في العالم العربي فإنه لا بدّ لنا في مواجهة هذه الأزمة أن نكون أكثر تعاوناً وتنسيقاً مما سوف يساعد على تخفيف الآثار السلبية الناجمة عنها وذلك من خلال عدد من الإجراءات، يأتي في مقدمتها:

- زيادة التجارة والاستثمار بين الدول العربية من خلال المبادرة فوراً في تفعيل الآليات القائمة.
- السعي الجاد لتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت عام 2005م.
- تذليل ما يعتري التجارة بين دولنا من معوقات وصعوبات.

- تفعيل المؤسسات المالية العربية والإسلامية من خلال زيادة رؤوس أموال صناديق التمويل وتوسيع أنشطتها وتوفير التقنيات الملائمة التي تتطلبها.
- تسهيل الصادرات العربية وزيادتها من مستوى مليار دولار عام 2007م وتمثل (5.7%) من إجمالي الصادرات العالمية، وزيادة الصادرات بين الدول العربية من مستواها الحالية (65) مليار دولار، والتي منها حوالي (31) مليار دولار تمثل (48%) صادرات سعودية.
- نظراً أن الاقتصاد المعرفي أصبح اليوم من أساسيات الاقتصاديات الحديثة، توظيف فيها التكنولوجيا الحديثة لخدمة الحركة التجارية في العالم، فإنه يجب على الدول العربية أن تسعى بجد واجتهاد للتحول الحثيث إلى الاقتصاد المعرفي.
- وأهم من ذلك كله: يحب مقاومة اللجوء إلى ثقافة الحماية

"we cannot allow protectionism to become the order of the day"

وإلى جانب الاهتمام بالتجارة بين دولنا، يأتي الاهتمام بالاستثمار والعمل على إيجاد بيئة استثمارية ملائمة في دولنا العربية وذلك من خلال الاهتمام بعدة أسس من أهمها:

- تطوير الأنظمة والتشريعات لتكون أكثر صداقة للمستثمر.
- تبسيط إجراءات التقاضي والتحكيم.
- تدعيم الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص.
- استقطاب المدخرات المحلية لدعم نجاح السياسة الاقتصادية من خلال إصدار وتطوير الأنظمة والقرارات التي تصب في صالح جلب المزيد من الاستثمارات.

الحضور الكرام:

إن الخلافات بين الدول العربية تعتبر أحد الجوانب التي لها تأثير سلبي بالغ على دفع مسيرة العمل التجاري العربي المشترك، وما مبادرة الملك عبدالله بن بد العزيز للمصالحة العربية التي أطلقها في قمة الكويت الاقتصادية ثم اتبعها بقمة الرياض التصالحية، ثم توجها حفظه الله بمبادرات المصالحة في قمة الدوحة قبل أيام قصيرة إلا دليل على إيمانه الصادق بأهمية تنقية الأجواء العربية للوصول إلى التكامل الاقتصادي المشترك.

ولمواصلة سياسة المملكة العربية السعودية في خدمة الصالح العربي، والتخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عليها، وباعتبارها الدولة العربية الوحيدة في مجموعة العشرين، فإنها سوف تسعى لدعم تبني خطة للخروج من الأزمة.

اسمحوا لي بهذه المناسبة إعطاء نبذة مختصرة عن الاقتصاد السعودي، فإنه تحقيقاً للرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي بأن يصبح عام 20205م متنوعاً ومزدهراً يقوده القطاع الخاص ويوفر فرص عمل مجزية، وتعليم عالي الجودة،

وعناية صحية فائقة، وحماية القيم الإسلامية وتراث المملكة، قامت المملكة العربية السعودية بخطوات عديدة ومتسارعة لتعزيز مكانتها الاقتصادية من أهمها:

- إصدار وتعديل العديد من الأنظمة واللوائح التنفيذية ذات الارتباط بالتجارة والاقتصاد والتي تجعلها أكثر صداقة للمستثمر.
- إحداث ودمج وإلغاء العديد من الأجهزة الحكومية.
- تبسيط إجراءات الأعمال.
- دعم القطاع الخاص وتسهيل كافة العقبات التي تحول دون اندماجه في النظام العالمي الجديد.

لقد كان لهذه الإصلاحات الاقتصادية دورها البارز في نمو التبادل التجاري بين المملكة ودول العالم، حيث بلغت قيمة التجارة البينية بين المملكة العربية السعودية ودول العالم عام 2007م ما مجموعه (323.3) مليار دولار، وتمثل قيمة الصادرات السعودية (233) مليار دولار وترجمة لهذا الجهد في مجال الاستثمار، فقد حازت المملكة بفضل من الله على ثقة المستثمرين من مختلف دول العالم حتى صنفها تقرير البنك الدولي الصادر في شهر سبتمبر 2008م كأفضل دولة بيم جميع دول الشرق الأوسط، من حيث تنافسية بيئة الأعمال، ووضعها في المركز السادس عشر على مستوى العالم من بين (181) دولة، ومما يدل على ذلك أن إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى المملكة خلال العام 2007م بلغت نحو (91) مليار بنسبة زيادة (33%) عن العام 2006م.

ومن المتوقع بمشيئة الله تعالى، أن تلعب الصناعات الوطنية دوراً بارزاً في علاقة المملكة العربية السعودية مع الدول الأخرى وذلك بعد أن تمّ اعتماد الإستراتيجية الوطنية للصناعة من قبل مجلس الوزراء السعودي لإحداث نقلة نوعية في القطاع الصناعي وذلك من خلال تبني رؤية وطنية لتكون الصناعة الوطنية منافسة عالمياً، وتقوم على الإبداع والابتكار، وأداة أساس في تحويل الموارد الوطنية إلى ثروة مكتسبة مستدامة.

حيث تهدف الإستراتيجية إلى مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي إلى 20% كحد أدنى بنهاية 2020م، مما سيمثل مضاعفة للقاعدة الصناعية في المملكة ثلاث مرات على ما هو قائم الآن.

ويقوم تنفيذ هذه الإستراتيجية على مبدأ الشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة والقطاع الخاص وصولاً للهدف المنشود وهو تنويع القاعدة الصناعية.

أصحاب المعالي والسعادة الحضور

إن المملكة بحكومتها وقيادتها، ومن خلال دورها الدولي والإقليمي وعضويتها في صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين، سوف تبذل قصارى جهدها في الإسهام في حل هذه الأزمة المالية العالمية والتخفيف منها لاسيما على الدول النامية، وستعمل على زيادة دورها التنموي للدول الشقيقة والصديقة.

وفي الختام أكرر شكري وتقديري للقائمين على هذا المنتدى، متمنياً التوفيق والنجاح للجميع.

معلومات أساسية

- انخفاض متوسط الناتج المحلي العالمي بنسبة 1.7% عام 2009.
- دول OECD، انخفاض الناتج بمقدار 3% عام 2009.
- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية من 5.8% عام 2008 إلى 2.2% عام 2009.
- انخفاض حجم التجارة الدولية بمقدار 6.1% عام 2009.
- انخفاض أسعار النفط إلى متوسط يبلغ 47 دولار للبرميل في عام 2007 من سعر 147 دولار في عام 2008.

- إجمالي عجز ميزانية دول التعاون بمقدار 5 بليون دولار عام 2009 مقارنة بفائض 350 بليون دولار عام 2008.
- توقعات نمو GDP، بمقدار 1% كل من السعودية والكويت والإمارات و9.8% قطر، 3.6 البحرين، 3% عمان في عام 2009.
- انخفاض GDP في دول التعاون من 1.026 تريليون إلى 775 بليون في عام 2009-انخفاض بمقدار 25%.
- انخفاض ميزانية السعودية 7% والكويت 10% لعام 2009.
- انخفاض أسواق اسهم مجلس التعاون بمتوسط 50% للفترة سبتمبر 2008 إلى الآن.